

The Impact of the Characteristics of Developing Countries on the Formation of their International Relations

Ali Aldada

Political Science Department, Applied Science University, 5055, East Al-Ekir, Kingdom of Bahrain

Received: 21 Oct. 2021, Revised: 12 Dec. 2021; Accepted: 7 Jan. 2022

Published online: 1 May 2022.

Abstract: The study revolved around the characteristics of developing countries and their impact on the formation of their international relations. The study dealt with each of the economic characteristics, and social characteristics, political and administrative characteristics. In most developing countries, there is a lack of clear ideological coordination, which is in line with the requirements of the social and political structure, and there is weakness in the national structure and the absence of the concept of citizenship, due to weak awareness and political culture, in addition to weakness in the institutional formation of political structures. Although certain decisions are taken by the regime in its international relations. To face problems that stem from its external environment, capable of creating extraordinary popular support for it. The attitudes and behaviors of the external state cannot be separated from internal politics, so that the first comes as an outcome or as an output for a set of inputs such as: the nature of the political system, characteristics of political leadership, and state capabilities its objectives.

Keywords: Developing Countries, Economic Characteristics, Social Characteristics, Political Characteristics, International Relations.

* Corresponding author E-mail: ali.aldada@asu.edu.bh

أثر خصائص الدول النامية على تشكيل علاقاتها الدولية

د.علي الددا

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية- رئيس قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية- البحرين.

المخلص: دارت الدراسة حول خصائص الدول النامية وأثرها على تشكيل علاقاتها الدولية، حيث تناولت الدراسة كل من الخصائص الاقتصادية، والخصائص الاجتماعية، والخصائص السياسية والإدارية. ففي أغلب الدول النامية هناك افتقار للتنسيق الأيديولوجي الواضح، والذي يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي، وهناك ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة، بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية، علاوة على الضعف في التكوين المؤسسي للبنى السياسية. وإن كانت قرارات معينة يتخذها النظام في علاقاته الدولية لمواجهة مشكلات تتبع من بيئته الخارجية، كقيلة بأن تخلق له تأييداً شعبياً غير عادي، فمواقف وسلوكيات الدولة الخارجية، لا يمكن أن تتفصل عن السياسة الداخلية، بحيث تأتي الأولى كمحصلة أو كمرجع لمجموعة من المدخلات مثل: طبيعة النظام السياسي، وخصائص القيادة السياسية، وقدرات الدولة وإمكانياتها وأهدافها.

الكلمات المفتاحية : الدول النامية، خصائص اقتصادية، خصائص اجتماعية، خصائص سياسية، العلاقات الدولية.

1 مقدمة

يوجد في عالمنا المعاصر دولاً تمتلك جميع المقومات التي تجعلها متقدمة، وفي مقابل ذلك هناك دول نامية، تتميز بالركود وضعف الأداء الاقتصادي، نتيجة افتقارها للموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية، وهناك دول أخرى تنتج وتمتلك الموارد الطبيعية والبشرية، ولكنها تقتصر للتكنولوجيا المتقدمة، ولذلك يتميز أدائها الاقتصادي بالتذبذب. وكثيراً ما يتم الحديث في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، عن الدول المتقدمة أو الصناعية والدول المتخلفة أو النامية، في محاولة لتصنيف دول العالم الى مجموعات وفقاً لأدائها الاقتصادي.

وقد ظهر مفهوم الدول النامية على مستوى الأمم المتحدة منذ الخمسينيات، إذ تعتبر في معظمها بلداناً خضعت للاستعمار بمختلف صوره، وتشارك في مجموعة من الخصائص تميزها عن البلدان المتقدمة، خاصة تلك المتعلقة بمظاهر التخلف التي تجعلها في درجة أدنى مقارنة بالبلدان المتقدمة، مما فرض تطبيق نظام ازدواجية القواعد على العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بسبب عدم التجانس الواقعي رغم المساواة القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

تدور إشكالية الدراسة حول التأثير المباشر لخصائص الدول النامية على تشكيل علاقاتها الدولية وتوجهاتها العامة والتفصيلية، وعلى أدوات تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لإدارة الشؤون الخارجية للدولة. وتبدو هذه الإشكالية أكثر وضوحاً من خلال طرح الدراسة لسؤالين رئيسيين: ما هي الخصائص التي تمتلكها الدول النامية؟ وما هو أثر هذه الخصائص في تحديد واقع علاقاتها الدولية؟

من هنا تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها، أن الدول النامية بامتلاكها لمجموعة من الخصائص، وإن بشكل متفاوت، أدت الى ضعف في تحديد المنطلقات والبدائل في تشكيل علاقاتها الدولية.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضية، فقد ارتأى الباحث استخدام المنهج الوصفي لإثبات الفرضية أو دحضها، من خلال تحليل طبيعة وخصائص الدول النامية بواقعية، كفيماً من خلال تحليل المعلومات والربط بين المتغيرات والنتائج، وكماً من خلال تحليل البيانات الإحصائية، وصولاً الى تفسير النتائج حول واقع وإمكانية و قدرة الدول النامية، على تحديد سلوكياتها وانشطتها في ميدان العلاقات الدولية.

ولإحاطة بمحاور الدراسة، فسنناول أولاً: ماهية الدول النامية، ثم ثانياً: أثر خصائص الدول النامية على تشكيل علاقاتها الدولية.

أولاً: ماهية الدول النامية:

المقصود بالدول النامية Developing countries أو التي يُطلق عليها أحياناً دول العالم الثالث أو الدول المستتمة، هي: الدول التي تُعاني من تدني كبير جداً في الاقتصاد وانخفاض في مستوى المعيشة، وعدم امتلاكها المقومات التي تُساعدُها على أن تقتحم المجال الصناعي بنجاح، فضلاً عن أنها دائماً ما تأتي في آخر قائمة معدلات التنمية البشرية فيما يخص التنمية المجتمعية والتعليمية.

و بما أن صياغة المفهوم الحديث للتنمية كان نتاج مشاركة الجميع، فإن العمل على تحقيق المفهوم بكل أبعاده يقتضي مشاركة الجميع أيضاً. وبهذا أصبح الحديث مع بداية الألفية الثالثة، عن ضرورة تحقيق التنمية في العالم ضمن إطار من الشراكة، يعمل فيها كل مكونات المجتمع الدولي. وقد ترجمت هذه التوجهات بصياغة أهداف تنموية عالمية وفق ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي جعلت من مكافحة الفقر محورا أساسيا للتنمية، على اعتبار أن الفقر كمفهوم لا يعبر فقط عن انعدام الدخل أو عدم كفايته، ولكنه يتضمن كل معاني الحرمان من مختلف الفرص في الحياة، والتي تمكن البشر من تعزيز قدراتهم وتحقيق ذاتهم.

وعلى الرغم من عدم وجود معايير دولية قياسية، يمكن الاستناد إليها من أجل تصنيف الدول بين نامية وفقيرة ومتقدمة، إلا أن كافة الإحصائيات تعتمد على معدل الناتج المحلي والإجمالي ومتوسط مستوى معيشة الفرد في الدولة، لتحديد المستوى الاقتصادي للدول، وغيرها من المعايير الاجتماعية والثقافية الأخرى أيضاً. وفيما يلي سنسعى إلى توضيح أهم المصطلحات التي استخدمت عند وصف ودراسة الدول النامية:

1- الدول المتأخرة: يركز هذا التعريف على الفرق بين الدول المتأخرة والدول المتقدمة، فهو مفهوم شامل لا يتضمن التأخر الاقتصادي والتكنولوجي فقط، بل يشمل التأخر الحضاري والاجتماعي، ويندرج ضمن هذا التعريف عدد كبير من الدول التي كونت حضارات عريقة ورفعت راية التقدم والمدنية لقرون طويلة ممتدة في تاريخ البشرية، ولذلك لا يستخدم هذا المصطلح كثيراً. وعرفت أيضاً بأنها "تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي"، أو "هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"، إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين [1].

2- الدول غير المتطورة أو المتخلفة: يشخص هذا التعريف حال عدد كبير من الدول المتخلفة، فهو يشير إلى نسبية مفهوم التخلف والتقدم، حيث أن وجود دول متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة، كما يشير أيضاً إلى أن الدول الموصوفة بهذا المصطلح، تأخرت عن الركب الحضاري في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، لأسباب مختلفة وفترات زمنية متفاوتة. ويأخذ على هذا التعريف أنه لا يميز بين الدرجات المختلفة من التخلف، فهناك دولاً حققت قدراً معتبراً من النمو، ودول أخرى لا تزال تعاني من التخلف في مجالات عديدة و تتخبط في مشاكل كثيرة نتيجة ما أصابها من ركود [13]. كما أن مصطلح "التخلف" واجه اعتراضاً آخر، باعتباره لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعاً بسيادة الركود في هذه المجتمعات، وهو ما لا يتفق والحقيقة، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" نقادياً للخط بين الركود والنمو. ونظراً لما احتواه اللفظ من أخطاء، لم يستعمله الكثير من كتاب العالم الثالث وحتى من بعض الكتاب الغربيين، وقد وصف بأنه اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبياً، ويسلم من يستعمل هذا اللفظ ضمناً بأن البلدان المتخلفة توجد في مرحلة متخلفة من النمو الاقتصادي عن تلك التي بلغتها البلدان المتقدمة، وهذا لا يعكس الواقع، نظراً

لاختلاف الوضعية السابقة لكل منهما، حيث البلدان التي أصبحت صناعية لم تكن بلداناً تابعة اقتصادياً أو مرتبطة بالأسواق الأجنبية، ذلك أن استعمال لفظ التخلف يحمل نظرة سطحية للواقع، تعتمد على الارتفاع والانخفاض في مستوى المعيشة [1].

3- **الدول الأقل تقدماً:** هي قائمة البلدان ذات المؤشرات المتدنية للنمو الاجتماعي والاقتصادي وفق منظمة الأمم المتحدة، والحاصلة على أدنى ترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية في العالم. وقد نشأ مفهوم "البلدان الأقل نمواً" في أواخر الستينيات، وقد أدرجت أول مجموعة للدول الأقل نمواً من قبل الأمم المتحدة، بموجب القرار رقم 2768 الصادر في 18 نوفمبر 1971م. ويتم تصنيف بلد بين البلدان الأقل نمواً، إذا حقق ثلاثة معايير: أولها الفقر وهو المعيار القابل للتعديل حسب الدخل القومي الإجمالي خلال ثلاث سنوات. ومنذ 2018، يجب أن للبلد المدرج على القائمة أن يصل دخله القومي الإجمالي للفرد أقل من 1.025 دولاراً أمريكياً، وأكثر من 1.230 دولاراً للخروج منها. وثاني المعايير هو ضعف الموارد البشرية بناءً على مؤشرات التغذية والتعليم والأمية بين البالغين. وثالث المعايير يتمثل في سرعة التأثير الاقتصادي مثل: عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتصدير السلع والخدمات، ونسبة السكان المهجرين بالكوارث الطبيعية [14].

4- **الدول النامية:** هي الدول التي لا يفي فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة، للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع. وقد أطلق على هذه البلدان عدة تسميات: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث [1].

5- **الدول الفقيرة:** يأتي هذا التعريف في مقابل الدول الغنية، ورغم أن هذا المصطلح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه تم انتقاده بسبب وجود بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلاً، وهذا ما دفع البعض إلى أن يطلقوا مصطلح الدول المتخلفة على الدول الفقيرة، حيث أن مستويات معيشتها منخفضة جداً، وينطبق هذا الوصف هو الآخر على البلدان النامية. [10]

6- **دول العالم الثالث:** لقد استُخدم تعبير العالم الثالث لأول مرة في العام 1952م، في مقالة صدرت للاقتصادي الفرنسي "ألفريد سوفيه"، في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة الدول الغربية، مثل أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا وغيرها، ولا إلى مجموعة الدول الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية). وقد استوحى هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي قبل الثورة الفرنسية. وبذلك فإن العالم الثالث كمصطلح، يدل على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدمة. وأحياناً يطلق على هذه الدول مصطلح الدول النامية، أي الأخذ في النمو، وهي ذات مستوى معيشي منخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني من التخلف الاقتصادي [11]. إن مصطلح العالم الثالث والحالة هذه، هو مصطلح سياسي اقتصادي واجتماعي وثقافي، والمقصود به الدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، كما ذكرنا، وهما الدول الصناعية المتقدمة. ويعتبر مؤشر التنمية البشرية (HDI) أحد المحددات لتضمين الدول وتوزيعها ضمن نظرية العوالم الثلاثة، وفيه يقاس تطور البلد بالتزامن مع نموها الاقتصادي بمتابعة مؤشرات مثل معدلات البطالة ومعدلات وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع ومستويات المعيشة ومعدل توزيع الدخل ومؤشر التعليم. ويعتبر "ألفريد سوفيه"، أن الدول النامية هي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض، مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف. ورغم ذلك يرى بعد الدارسين، أن دول العالم الثالث، هي التي لم تستد من ثورة القرن التاسع عشر الصناعية، ولهذا فهي تعد دولاً أخذة في النمو أو دولاً متخلفة. [6]

نستج مما سبق، أنه بالرغم من تعدد واختلاف التسميات الخاصة بالدول النامية، إلا أن جوهرها الأساسي يشير إلى تخلف هذه الدول عن مسار التطور، مقارنة بالدول المتقدمة، ونتيجة لذلك فكل التعاريف والتصنيفات السابقة مفيدة في عملية الدراسة والتحليل، لأنها تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الأساسية للتنمية، وعلى هذا الأساس، فإن اختيار التعريف أو المصطلح المعتمد في التصنيف، يرتبط بشكل كبير بالأهداف المراد الوصول إليها، كما أنه لا يمكن لأي تصنيف أو تعريف، أن يستأثر بكل الأبعاد والمتطلبات الضرورية لإحداث واستمرارية العملية التنموية. ولذا يمكن القول بصفة عامة، أن الدول المتخلفة هي دول العالم الثالث التي تمثل دول الجنوب أو الدول النامية، في مقابل الدول الصناعية المتقدمة، وتكون هذه الدول غير قادرة على استغلال إمكانياتها الطبيعية بما يسمح لها بتلبية حاجياتها المختلفة ومواجهة مختلف التحديات، فالدول المتخلفة تعاني من تحديين أساسيين، هما: [13] عدم القدرة على الاستخدام الأمثل والكامل للموارد البشرية والمادية المتاحة، والزيادة المعتمدة في عدد السكان، بمعدل يفوق معدل زيادة الموارد المتاحة.

ورغم التباين بين مجموعة الدول النامية وتعدد التسميات التي أطلقت عليها لفرزها عن مجموعة الدول المتقدمة، إلا أن بينها مجموعة من الخصائص المشتركة، التي عرفت تعديلات وإضافات من طرف الباحثين منذ الستينيات، [1] نتطرق إليها لتحليل مدى تأثيرها على تشكيل العلاقات الدولية للدول النامية.

ثانياً: أثر خصائص الدول النامية على تشكيل علاقاتها الدولية:

يتم تصنيف دول العالم من حيث كونها متقدمة أو متخلفة، استناداً إلى عدة معايير، تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفيما يلي نعرض لدور كل خاصية من هذه الخصائص، في تشكيل العلاقات الدولية للدول النامية.

1- أثر الخصائص الاقتصادية:

تتسم الدول النامية بأنها ذات اقتصاد مفكك وضعيف، ومن ثم يكون لديها أيضاً ضعفاً كبيراً في معدلات الإنتاج، ومن تأثيرات ذلك داخل الدول، هو ظهور بعض القطاعات المتباعدة، حيث قد يكون لديها فقط أحد المجالات المتقدمة، والمجالات الأخرى تعاني من التأخر والتخلف، حيث قد تكون بعض الدول ذات مجال زراعي قوي، ولكن لديها تدنياً في الصناعة والخدمات العامة. ويندرج تحليلنا لأثر الخصائص الاقتصادية، تحت ما يلي:

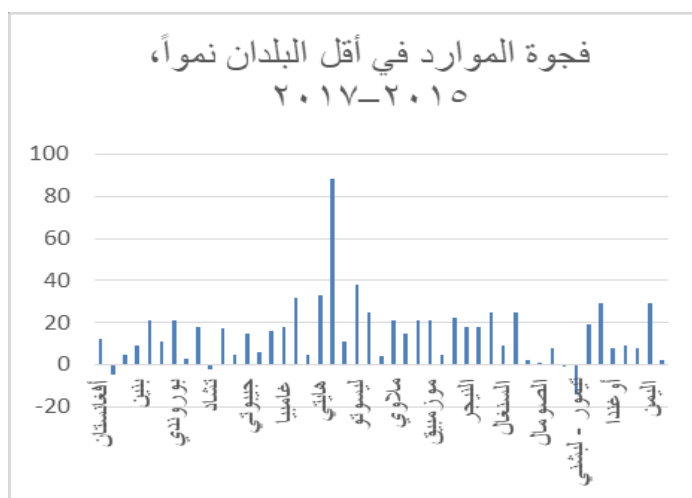
أ. ضعف معدلات الاستثمار، حيث تظل الدول الصناعية، هي الأكثر استحواداً على هذه الاستثمارات، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيباً منها [1]، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2016م ما قيمته 1.75 تريليون دولاراً أمريكياً، وكان نصيب الاستثمار في البلدان النامية منها بنسبة 14% وتظل تدفقات الاستثمار إلى أقل البلدان نمواً.

ب. إن اختلال الهيكل الإنتاجي للدول النامية يؤدي إلى حدوث اختلال في هيكل صادراتها، التي تعتمد في كثير من الحالات على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية، وهذا ما يجعل اقتصاد الدول النامية عرضة للكثير من الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية. وهذا ما تؤكد الإحصائيات التي تشير إلى أن 70% من صادرات الدول النامية، عبارة عن صادرات أولية ممثلة في منتجات زراعية وثروات وموارد أولية في شكل محروقات ومعادن، على عكس الدول المتقدمة، التي تتعدد صادراتها، بسبب توسع القطاعات الإنتاجية المختلفة، حيث تبلغ نسبة صادرات هذه الدول من الموارد الأولية والمنتجات الزراعية 30% فقط، من إجمالي الصادرات. [13]

ج. تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية، بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والنتاج، ومن ثم مستويات التعليم والصحة، فباستخدام خط فاصل للفقر، ينقسم العالم إلى قسمين غير متعادلين: يضم الأول خمس سكان العالم تقريباً، يعيشون

في النصف الشمالي للكرة الأرضية (فوق خط الفقر)، ويضم القسم الثاني أربعة أخماس السكان، والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، أي تحت خط الفقر. وفي ذلك الأخير^[1] تتخفض مستويات الدخل الحقيقية وتتناقص الإنتاجية ومستويات الخدمات المختلفة، وخاصة التعليمية والصحية، أو بمعنى آخر انخفاض مستويات المعيشة بشكل عام. مثل انخفاض الدخل الفردي، حيث يلاحظ في الواقع أن انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إنما يرجع بصفة أساسية إلى ضالة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65 % من سكان العالم، إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط. وفي ظل الاقتصادات الضعيفة في الدول النامية، فإن السكان دائمًا ما يُعانون من تدني ملحوظ في مستوى المعيشة وضعف وانتشار الأوبئة والأمراض أيضًا.

د. تظهر البطالة في الدول المتقدمة نتيجة لفشل السياسات المالية والنقدية المعتمدة من قبل الحكومات، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، أما في الدول النامية، فإن الطاقة الإنتاجية لا تزال محدودة جداً وبعيدة عن مستوى التشغيل التام، ورغم ذلك فهي تعاني من تحدي البطالة بمختلف أنواعها، وذلك نتيجة الوفرة الكبيرة في الأيدي العاملة، وندرة عناصر الإنتاج الأخرى، وأهمها رأس المال. يحدث نتيجة هذا التباين بين عرض العمل والطالب عليه، بطالة هيكلية، ولكن سرعان ما تتحول البطالة الهيكلية الى بطالة مقنعة، بسبب محاولات امتصاص البطالة من طرف القطاع العام والقطاع الزراعي بدون أية رؤية واضحة، مما يؤدي الى وجود أعداد كبيرة من القوة العاملة تزيد عن حاجة الإنتاج، وهو ما يعتبر عاملاً مفسراً لانخفاض إنتاجية القوة العاملة. وبما أن فرص العمل تكاد تكون ضعيفة في أغلب الدول النامية، فإن الوظائف غير المضمونة أو الهشة، تشكل حيزاً كبيراً، يمتص الأعداد الكبيرة من البطالة. [13]

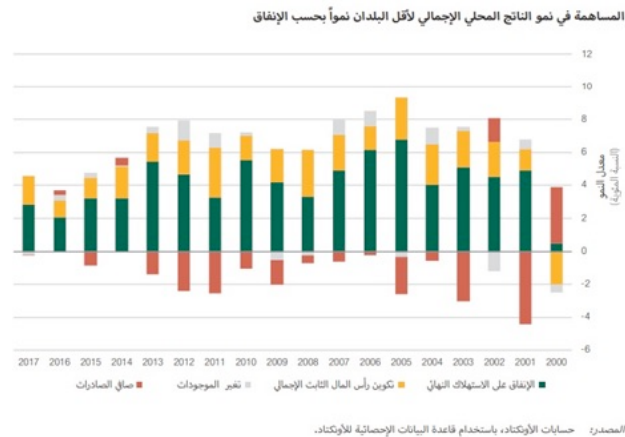


المصدر: حسابات الأونكتاد، باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية الأونكتاد.

هـ. تمثل التبعية الاقتصادية لوضع التخلف الذي تعيشه الدول النامية، فهي تعني الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول، محكومة بالنمو والتوسع أو الانكماش الذي يحدث في دول أخرى. وعليه فإن التبعية الاقتصادية، تجد جذورها اقتصادياً في نظام التخصيص وتقسيم العمل، الذي جعل الهياكل الاقتصادية للدول التابعة أجزاء مندمجة ومتكاملة مع الاقتصاديات الرأسمالية، [7] خاصة وأن شروط التبادل التجاري تميل دائماً في غير صالح الدول النامية، التي تصدر سلعاً أولية، منخفضة السعر، لتستورد سلعاً مصنعة، أسعارها أعلى بكثير من أسعار السلع الأولية. ويعد أندريه كندر فرانك من أبرز رواد نظرية التبعية حيث يرى بان الفقر الدائم في العالم الثالث هو انعكاس لتبعيته للنظام الاقتصادي العالمي، حيث فرضت الرأسمالية التجارية أنماطاً متخصصة للإنتاج على الدول النامية لتصدير المواد الأولية والسلع المرتبطة بتنمية

الاقتصاديات الإمبريالية، في حين استمر الفلاحون في العيش في حياة اقتصادية واجتماعية متخلفة. فعندما تصبح الدولة رهينة للسياسات والشروط المالية، التي تفرضها الدول المانحة، فهذا معناه أن التحكم في مواقف السياسة الخارجية للبد، أصبح أمراً محتوماً، وهذا ما يفسر كونه بمثابة تدخل في سيادة الدولة وفي استقلال قرارها السياسي. وبالتالي جعله تحت تحكم وتعليمات المؤسسات الدولية المالية عبر إملاءاتها وبرامجها المجففة لسياسات التقويم الهيكلي، وهذا ما ينعكس سلباً في فرض سياسة التقشف لدى المجتمعات الفقيرة. فعندما تصبح الدول عاجزة عن أداء ديونها المتراكمة وسياسات إصلاحاتها الترقية، فهذا معناه أيضاً، أنها لم تستفد من هذه الديون من المؤسسات المانحة، لأن الأصل من تلك الديون هو إنقاذ كاهل الدولة بهذه الأعباء المالية، حتى يتسنى لها فرصة التدخل لفرض هيمنتها وإعطاء تعليماتها، وذلك بغض النظر عن الاستعمال غير الصحيح من طرف بعض الحكومات لهذه الديون، في استثمارات غير منتجة أو فعالة. [2]

ونتيجة لكل هذه الظروف، تبقى الدول النامية خاضعة لقوانين وأجهزة الدول الرأسمالية الكبرى، التي تهدف أساساً إلى تدعيم السياسات الموجهة نحو اقتصاد السوق، وتعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية، مما يجعل من عملية التنمية في الدول النامية غير مستقلة، و هو ما يجعل الدول النامية بالتالي، في حالة من التبعية الدائمة للدول الكبرى. [16]



في ظل التطورات الحديثة التي صاحبت اقتصاديات بعض الدول المنتسبة للعالم الثالث، صعوداً أو هبوطاً، خلال العقود الأخيرة، تمكنت بعض الدول في العالم الثالث من تعديل أو تغيير أوضاعها الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعتين متميزتين على الساحة العالمية، الأولى: مجموعة التصنيع الحديث، وهي الدول التي لها اقتصاديات متطورة عن العالم الثالث، لكنها لم تصل إلى مستوى الدول المتقدمة في العالم الأول، ويعبر عنها بالدول ذات التصنيع الحديث، وهي تضم حالياً دولاً عديدة، مثل الهند والنمور الآسيوية وتركيا والمكسيك وجنوب إفريقيا. والثانية: مجموعة الدول الأقل نمواً، وهي تلك الدول التي تظهر مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بأنها الأقل مقارنة مع دول الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك دول العالم الثالث. [2]

2- أثر الخصائص الاجتماعية:

تتعدد المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها عدد كبير من الأفراد في الدول النامية، وخاصة في المناطق الفقيرة، وترتبط هذه المشاكل مباشرة بالظروف الصحية والتعليمية والمعيشية للأفراد، الأمر الذي يضع حكومات الدول المتخلفة، في مواجهة تحديات كبيرة، في مقابل توفير متطلبات العيش الكريم لمواطنيها، ويمكننا تحليل الخصائص الاجتماعية بالتركيز على المحاور التالية:

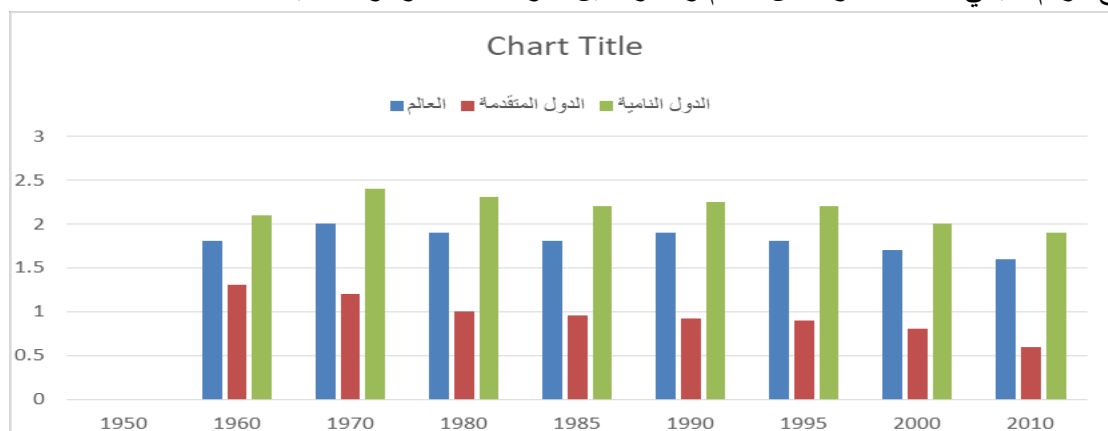
أ. تُعاني الدول النامية من الزيادة السكانية المفرطة، والتي تعرف باسم الانفجار السكاني، فضلاً عن أن الغلبة تكون للمجال الزراعي في تلك البلدان، بالمقارنة مع المجال التكنولوجي والصناعي. إن حجم السكان ينظر إليه من زاويتين مختلفتين تماماً، كما هو الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي الذي أخذ طابعاً تفاوئلياً، فيما يتعلق بتأثير الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي. غير أن النتائج التي توصل إليها "مالتوس" سنة 1798م، اتخذت طابعاً تشاؤمياً، عندما اعتبر بأن الزيادة السكانية يجب ضبطها، لأن عدد السكان سيزداد وفقاً لمتوالية هندسية، في حين أن الطعام وما يطلبه الأفراد سيزداد وفقاً لمتوالية حسابية خلال ربع قرن، وهو ما فتح مجالاً واسعاً، امتد لسنوات عديدة للبحث عن مدى تأثير تزايد عدد السكان على تطور المجتمع. ففي الدول المتقدمة، يعتبر

ب. حجم السكان مصدراً للتطور والنمو الاقتصادي، من خلال تفاعله مع مختلف الموارد الاقتصادية الأخرى. أما في الدول النامية، فإن تزايد السكان يساهم بشكل مباشر في تفاقم العديد من المشاكل التي تتخطى فيها هذه الدول كالبطالة، سوء التغذية، انخفاض مستويات التعليم، أزمة السكن، تدني الظروف الصحية، انتشار الآفات الاجتماعية... الخ، وعليه نقول بأن البعد السكاني في دولة ما، يتجاوز الجوانب الكمية، ليشمل كل ما يرتبط ويؤثر على النمو السكاني. [13]

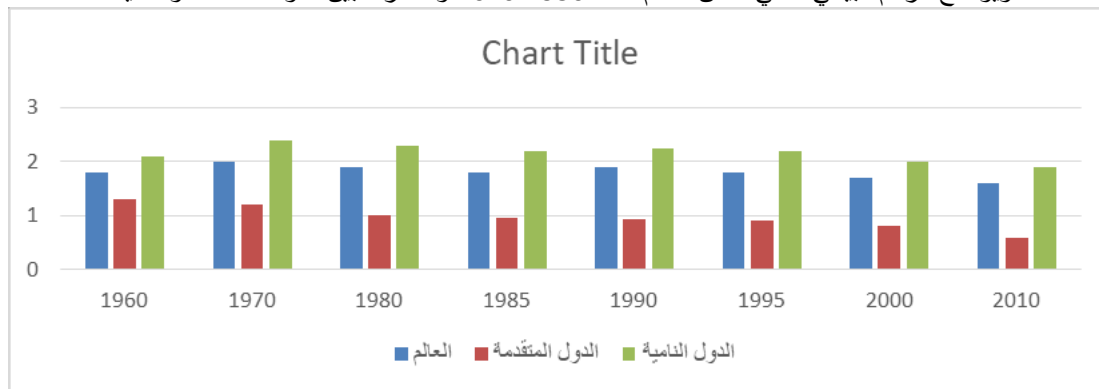
يوضح الجدول التالي معدلات النمو السكاني العالمي والمقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية للمدة 1950-2010.

2010	2000	1995	1990	1985	1980	1970	1960	1950	
6.85	6	5.65	5.3	4.8	4.4	3.7	3	2.5	العالم
1.4	1.29	1.25	1.2	1.17	1.14	1.05	0.94	0.83	الدول المتقدمة
5.45	4.71	4.4	4.1	3.66	3.31	2.65	2.07	1.68	الدول النامية

يوضح الرسم البياني معدلات نمو سكان العالم والمقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية للمدة 1950-2010



ويوضح الرسم البياني التالي سكان العالم للمدة 1950-2010 والمقارنة بين الدول المتقدمة والنامية.



يوضح الجدول سكان العالم للمدة 1950 – 2010 والمقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية (السكان بالمليارات) [11]

2010	2000	1995	1990	1985	1980	1970	1960	1950	
1.6	1.7	1.8	1.9	1.8	1.9	2	1.8	–	العالم
0.6	0.8	0.9	0.925	0.95	1	1.2	1.3	–	الدول المتقدمة
1.9	2	2.2	2.25	2.2	2.3	2.4	2.1	–	الدول النامية

ج. أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية الى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، مع تشيخ السكان وازدياد الأمراض المزمنة. كما أكد تقرير المنظمة على آثار الفجوة بين الأثرياء والفقراء، ففي 49 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل، من شأنه أن ينقذ حياة أكثر من 700000 امرأة خلال فترة 10 سنوات. وفي السياق نفسه، فإن الاطفال الأثرياء يعيشون أطول من الاطفال الفقراء، وإن سد الفجوة في التغطية لطيف من الخدمات المقدمة للأطفال دون سن الخامسة- ولاسيما في مجال التطعيم الروتيني- من شأنه أن ينقذ حياة أكثر من 16 مليون طفل. كما أن آثار المصاعب المالية، تؤثر سلباً على التكاليف الصحية، خاصة لدى الفقراء، مما يرجح ذلك وجود ارتفاع في نسبة الوفيات، ناهيك عن سوء وتردي خدمات المرافق الصحية في هذه البلدان، وضعف أجهزتها الطبية المقدمة، هذا إن وجدت، وضعف مجموع النفقات الصحية من الناتج القومي الاجمالي، إذا ما قارناه بالدول المتقدمة. وحسب منظمة الصحة العالمية، فهناك تفاوتاً جُ صارخ، وهذا ما ينتج عنه انتشار الأمراض والفيروسات الخطيرة والعابرة للدول، مثل: الأيدز والأففلونزا والأيبولا التي تحصد الكثير من الأرواح بالجملة [15]

3- أثر الخصائص السياسية والإدارية:

نشير هنا، الى أن الدول النامية، إضافة الى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تتميز بخصائص أخرى، يمكن تحليلها من خلال عرضها وفقاً لما يلي:

أ. للحياة السياسية والمؤسساتية في الدول النامية، العديد من الخصائص التي تؤكد بشكل واضح ما تتميز به هذه الدول عن الدول المتقدمة، ومن بينها: الاختلال السياسي الذي كان نتيجة وجود نماذج تقليدية مختلفة، وكذلك الاستعمار الذي أدى إلى وجود أنظمة سياسية منحرفة، بالمقارنة مع الوضع في الدول الأكثر تقدماً، وبخاصة تلك التي تتواجد فيها مؤسسات ديمقراطية تمثيلية. إن هذه الدول تقتصر تماماً على وسائل مناسبة للتعبير، كوجود ناخبين على مستوى من الوعي، أو توفر جماعات مهنية منظمة أو أحزاب سياسية، وهيئات تشريعية ممثلة للشعب، وإن وجدت هذه الوسائل فيها، فإنها تكون ضعيفة وبدائية. [1] كما يعمل الاستقرار السياسي على بث ثقة المواطن في الحكومة، مما يعمل على زيادة الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي للبلاد. ولكن الدولة النامية تهدر الكثير من وقتها في الأمور السياسية، بدلاً من العمل على تحقيق برامج التنمية، ومن المعروف أن الدول المتقدمة، تبتعد تماماً عن دخولها في حروب أهلية، للحفاظ على مستوى اقتصادها، بينما نجد في المقابل أن الدول النامية تسعى إلى استخدام الحروب للوصول إلى طموحاتها السياسية [11].

ب. إن الإدارة المحلية تلعب دوراً أساسياً في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، بهدف إنماء وتطوير المناطق المحلية من جهة، فيما يعد البناء التنظيمي والعلاقات الرأسية والافقية بين المستويات (المركزية، والإقليمية، والمحلية) من جهة أخرى، محوراً رئيساً في إنفاذ السياسات الكلية التي تنتهجها الدولة في التنمية. ويعد الربط بين هذه العلاقات والممارسات الفعلية، هو المقياس لمدى كفاءة مستويات الحكم في الإيفاء بمتطلبات تلك المناطق [9].

ج. تمارس السلطات العامة رقابة مباشرة وواسعة على الاقتصاد، مع التضيق على التجارة الدولية، ورقابة مباشرة أيضاً على الصناعات الكبرى والتعاملات المالية، مع مستوى مرتفع من النفقات العامة، مع الإشارة إلى أن مستوى الرقابة عموماً، أصبح أقل حدة حالياً مقارنة بالماضي، بسبب إجراءات تحرير الاقتصاد التي تبنتها الكثير من الدول النامية. ولكن ما ينبغي الإشارة إليه، هو أن وضع الدول النامية في مجموعة واحدة وفق التصنيفات المقدمة من المنظمات العالمية، لا يعبر في واقع الأمر عن الاختلافات الكبيرة داخل هذه المجموعة، وهو الأمر الذي دفع باتجاه انتقاد تلك التصنيفات، واعتبارها شكلية فوقية، لا تعبر عن الواقع الحقيقي لتباين مستوى التنمية بين الدول النامية. [1]

د. يمكن إدراك التأثير المباشر للتنمية السياسية على علاقات الدولة وتوجهاتها العامة والتفصيلية وعلى أدوات تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لإدارة الشؤون الخارجية، من منطلق أن السياسة الخارجية للدول تتبع من طبيعة الهيكل المؤسسي للنظام. وبذلك تؤثر التنمية السياسية على سلوكيات الدول ومواقفها في ميدان العلاقات الدولية، باعتبار أن التنمية السياسية تتضمن تغييراً إيجابياً شاملاً، في نمط الحكم وعلاقات السلطة، وبما يعني سياسة الدولة، إن كان على المستوى الداخلي أو الخارجي. كما أن التنمية السياسية تساعد على تمكين منظمات المجتمع المدني والأحزاب وجماعات المصالح والرأي العام، من زيادة مساهمتها في توفير الخيارات المختلفة أمام صناع السياسة الخارجية، بهدف تحقيق المصالح العامة أكثر من المصالح الفئوية. [3]

هـ. يضمن التطور الديمقراطي تحقيق التوازن الداخلي، وهو الذي يزيد من قدرة النظام السياسي على حث المواطنين على المشاركة الفعالة. كما أن تشكيل الحكومات بموجب الصيغ الديمقراطية، ينتج حكومات ذات قاعدة جماهيرية واسعة، وهي حكومات الأغلبية، وحكومات ذات طبيعة إئتلافية بمشاركة قوى سياسية متعددة. [4] ويرى بعض الباحثين أن هذه المقولات لا تسندوها بالضرورة التجربة والخبرة العملية في كل الأحوال، فثمة دول ذات أنظمة ديمقراطية عريقة، ولكنها فشلت أحياناً في قرارات متعلقة بالأمن. [4]

يمكننا القول هنا، أن النظام السياسي يستطيع أن يعتمد على سياسته الخارجية كمصدر للشرعية، عندما يكون التوجه العام لهذه السياسة، انعكاساً لقيم ومصالح الجماهير، وعندما يكون هناك تناسباً بين أهداف النظام الخارجية وقدراته، تكون مجالات واحتمالات النجاح كبيرة. إلا أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تضيف شرعية قوية ومستمرة على نظام يعاني من أزمة في شرعيته. فالسياسة الخارجية عندما

تكون ناجحة، تدعم شرعية النظام لكنها لا تخلقها من العدم، فالنجاح على المستوى الخارجي، لا يعني الكثير فيما يتعلق بمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بالحاجات الضرورية للمجتمعات. [5]

الخاتمة:

تبين لنا من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، أن الدول النامية تتسم بوجود اقتصاد منهك وضعيف، وأنها دائماً ما تُعاني من درجة ضعف ملحوظة، في معدلات التصنيع والإنتاج الصناعي، فضلاً عن أنها تُعاني أيضاً من تأخر كبير في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في القطاعات الخدمية. ذلك أن اقتصاديات البلدان النامية عموماً، تعاني من معوقات خاصة تنشأ من التفاعل بين العوامل العديدة المرتبطة بحجم هذه البلدان. وتشترك هذه البلدان في عدد من المشاكل الهيكلية، مثل صِغَر حجم سكانها، وبالتالي صِغَر حجم أسواقها، وضيق وضعف قاعدة مواردها، وتعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية، واعتمادها على تصدير مجموعة صغيرة من المنتجات الأولية في الحصول على النقد الأجنبي، كما أن رأس المال المحلي اللازم للاستثمارات الإنتاجية يعد محدوداً بصفة عامة.

ومن خلال اختبار الدراسة للفرضية، ثبت لنا صحة الفرضية، والتي استندت إلى أن الدول النامية بامتلاكها لمجموعة من الخصائص - وإن بشكل متفاوت - أدت إلى ضعف في تحديد المنطلقات والبدايل في رسم علاقاتها الدولية. حيث أن من أبرز وأهم خصائص الدول النامية، أن هذه الدول تعاني طوال الوقت من ارتفاع نسبة الدين الخارجي، مما يؤثر على نظام المدفوعات في الدولة، وضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية. ويعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وهذا يترتب عليه آثاراً سلبية، وفي مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقاً للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية، على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، حيث لا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها، مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات المديونية الخارجية، وضعف الجانب السياسي في علاقاتها الدولية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

المجلات:

- [1] يوسف بعبطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، أبريل 2019م.
- [2] فلاح خلف كاظم، العالم الثالث: تغير في المفهوم وثبات في الخصائص والسمات، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 29.
- [3] خليل إبراهيم أحمد، التنمية السياسية والسياسة الخارجية، مجلة "World Research of Political Science Journal"، المجلد 4 العدد 1، الولايات المتحدة الأمريكية، 15-06-2021م.
- [4] مصطفى علوي، الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة، العدد 6، يناير 2001م.
- [5] حسنين توفيق إبراهيم، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 86، أكتوبر 1986م.
- [6] جونز زيجلر، الحرب العالمية الثالثة دائرة ضد شعوب العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، 2002م، ص 107

الكتب:

[7] غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية، ط1، عمان، 2014م.

[8] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2017م.

[9] مصطفى جليل إبراهيم، أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد.

[10] فايز محمد علي، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1978م.

[11] بول هيرست وجراهام تومبسون، مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم، ترجمة: إبراهيم فتحي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الجيزة، 1999م.

[12] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986م، ص 15.

الأنطولوجات والرسائل الجامعية:

[13] علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية: حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014م

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[14] United Nations: Population, Rate of Increase, Demographic yearbook., **131**, 1996.

[15] The World Bank, World Development Indicators, People., (1997), P 36 & The World Bank, World Development Indicators, People., **40**, 2003.

[16] Easter, Christopher, Small States Development A Commonwealth Vulnerability Index, CARPAX Publishing, Found Table. 1999, 2000.